Studying The Impact Of Rules Of Origin On Foreign Trade In Syria

Dr. Maain Dyoub [*]
Dr. Mohammed Mahmood [*]
Moder Yousef[**]

(Received 26 / 7 / 2022. Accepted 21 / 11 / 2022)

□ ABSTRACT □

The study aimed to show the impact of the rules of origin on foreign trade in Syria, in an effort to identify the extent to which the rules of origin benefit the Syrian economy, or otherwise hinder it.
The most important results of the study were:
The distinctive identification marks of the rules of origin system affect foreign trade in Syria.
Control over the traceability system and rules of origin affect foreign trade in Syria.
- Storage and access to the rules of origin information affects foreign trade in Syria.

Keywords: Foreign trade, rules of origin.

[*]**Professor, Department Of Economics, Faculty Of Economics , Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[*]**Assistant Professor, Department Of Economics, Faculty Of Economics , Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Department Of Economics, Faculty Of Economics , Tishreen University, Lattakia, Syria. moderyousef@tishreen.edu.sy**

دراسة أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية

د. معن ديوب [*]

د. محمد محمود [**]

مضر يوسف [***]

(تاريخ الإيداع 26 / 7 / 2022. قُبِل للنشر في 21 / 11 / 2022)

□ ملخّص □

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية، وذلك سعياً إلى التعرف على مدى إفادة قواعد المنشأ لاقتصاد سورية أو عكس ذلك إعاقتها له.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

- تؤثر علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية.
- تؤثر السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية.
- يؤثر التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، قواعد المنشأ.

[*] **أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

[*] **مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

[**] **طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية–سورية.**

moderyousef@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تعتبر قواعد المنشأ من الركائز الأساسية والبالغة الأهمية في الأعمال الجمركية وتزداد أهميتها بازدياد الاتفاقيات الاقتصادية التي تبرمها الدولة مع باقي الدول أو مع الاتحادات الجمركية. وتعمل الدول على فرض قيود مختلفة على دخول السلع الشبيهة أو المماثلة الأجنبية إلى السوق الوطنية، كإجراء لحماية السلعة الوطنية من المنافسة الخارجية، وهي لذلك تفرض أنواعا مختلفة من القيود، منها ما يؤدي إلى منع دخول السلع إلا وفق شروط محددة، ومنها ما يؤدي إلى عرقلة دخول تلك السلع بسبب الإجراءات الإدارية والروتينية، التي تجعل المورد الأجنبي يصرف النظر عن التصدير إلى الدولة التي ترسخ تلك القيود والإجراءات.

إن أهمية تحديد قواعد المنشأ، ذات طابع تقني خاص يتعلق بتجارة السلع الخارجية، ويقع على عاتقها تحديد ومطابقة المنتجات القادرة على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية والبروتوكولات الملحقة بها، حيث تعد قواعد المنشأ الأساس الذي يتم على أساسه تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول المرتبطة فيما بينها باتفاقيات تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، إلا أنه ينطوي على أبعاد ومضامين اقتصادية وسياسية تفوق أهميته التقنية بكثير، نظراً لما تمثله عمليات التجارة الخارجية من أهمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يحول العالم شيئاً فشيئاً إلى سوق واحدة، وعدم قدرة أي بلد من البقاء منفرداً خارج هذه السوق، ويصبح كل بلد محكوماً بالدخول إلى هذه السوق شاء أم أبى، ويبقى التحدي الذي يجب عليه مواجهته هو مقدار التكيف مع هذه السوق بأقل ما يمكن من خسائر وتحقيق أعظم ما يمكن من نتائج إيجابية من هذا الدخول. وهذا يقود إلى موضوع هذه الدراسة حيث سيتم تناول دراسة تحليلية لأثر قواعد المنشأ وتأثيرها على التجارة الخارجية في سورية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (سيور، 2014) بعنوان: قواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على قواعد المنشأ كأداة السياسة التجارية المستخدمة في اتفاقيات التجارة، كوسيلة لمواجهة ظاهرة التسلل العشوائي للسلع غير العربية إلى داخل الدول الأعضاء في اتفاقية المنطقة، حيث يوضَّحُ هذا البحثُ ماهية هذه القواعد وأهميتها بعد التطرق إلى أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للدول العربية .

وكانت أهم نتائج الدراسة:

- تحقيق تكامل الإنتاج بين الدول العربية من أهم الأهداف التي تسعى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحقيقها، وهو هدف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اعتماد قواعد منشأ تفصيلية تتيح للدول أعضاء المنطقة تحقيق منتج عربي بمشاركة عناصر إنتاج من عدة دول عربية وبخطوات تصنيعية متدرجة.

- بين التطبيق الفعلي لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وجود العديد من المعوقات التي تعيق مسار المبادلات التجارية بين الدول العربية، لعل أبرزها عدم التوصل إلى صيغة نهائية تحدد بموجبها القواعد المتفق عليها للمنتوجات ذات المنشأ العربي، الأمر الذي عزز من مخاوف الدول العربية من منافسة السلع غير العربية، ودفع بها إلى طلب الاستثناءات **[1]**.

وتتشابه دراستنا مع دراسة سيور في الحديث عن قواعد المنشأ وتختلف عنها في مكان التطبيق حيث تم الحديث عن الدول العربية.

2- دراسة (بن داودية، وهيبة، 2005) بعنوان: أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا

هدفت الدراسة إلى: تبيان أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا، وذلك سعيا إلى التعرف على مدى إفادة قواعد المنشأ لاقتصادات هذه الدول أو عكس ذلك إعاقتها لها، في محاولة لتقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في إيجاد تدابير أمثل لقواعد المنشأ لمواجهة الرهانات والتحديات التي تطرحها هذه القواعد أو الأدوات أمام اقتصاديات دول شمال إفريقيا.

أظهرت نتائج الدراسة: أن تعدد المعايير المستخدمة يدل على عدم كفاية وكفاءة تلك المعايير لإثبات المنشأ الوطني للسلع، وأنها جميعًا تعاني من قصور وضعف، وتسبب مشاكل وتعقيدات لا حصر لها أثناء تطبيقها في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية، وبالتالي لابد من وجود قواعد عامة بسيطة ومنسجمة وموحدة على مستوى العالم تؤدي إلى الحد قدر الإمكان من الخلافات والنزاعات الناشئة بين الدول، وتؤدي إلى ضبط حركة التجارة الدولية والتحكم بالآثار السلبية الناجمة عن تعارض وتناقض وتضارب المصالح التجارية لكل دولة، في سياق علاقاتها الاقتصادية ومبادلاتها التجارية مع الدول الأخرى **[2]**.

وتتشابه دراستنا مع دراسة بن داودية في الحديث عن قواعد المنشأ وتختلف عنها في مكان التطبيق حيث تم الحديث عن التجارة الخارجية لدول شمال أفريقيا.

3- دراسة (الشريف، نايف ، 2013) بعنوان: الأبعاد القانونية لدلالة المنشأ في ظل قانون الجمارك الموحد: دراسة لحالة المملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى:

-التعرف من منظور أحكام دلالة المنشأ على مدى موائمة نظام الجمارك الموحد لأحكام الاتفاقات الإقليمية والدولية.

- التعرف على المعايير الحاكمة لدلالة المنشأ في المملكة وأثرها على تيسير نفاذ السلع إلى الأسواق المحلية.

- التعرف على الثغرات الموجودة في نظام الجمارك الموحد وايجاد الحلول الكفيلة بسد هذه الثغرات.

- توعية المستوردين وموظفي الجمارك والقضاة الجمركيين بالقواعد الواجب اتخاذها بشأن البضائع المتضمنة مخالفات لأحكام دلالة المنشأ.

وكانت أهم نتائج الدراسة:

- إن القانون محل الدراسة لا يتضمن قواعد تفصيلية لأحكام المنشأ التفضيلية وغير التفضيلية كما أن القانون لم يجسد المعايير التي اتبعتها قواعد المنشأ العربية الصادرة بقرار مجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1336 تاريخ 1997، فضلا عن ذلك فقد سبغ القانون البضائع الخارجة من المناطق الحرة إلى الدائرة الجمركية معاملة البضائع الأجنبية حتى ولو اشتملت على مواد أولية محلية أو على أصناف سبق تأدية الرسوم الجمركية عنها قبل إدخالها إلى المناطق الحرة.

- إن إحالة القانون محل الدراسة للاتفاقيات الإقليمية والدولية أضفى ضبابية على التطبيقات والإجراءات التي يمكن للجهة المختصة- إدارات الجمارك- من خلالها معرفة جنسية المنتجات التي يجرى عليها أكثر من عملية تصنيعية .

- من وجهة نظر اتفاقية التجارة العربية، فإن المملكة سوف تمنح ميزة المنشأ الوطني للبضائع المنتجة أو المصنعة كليا في البلد العربي أو للبضائع التي تتمتع بقيمة مضافة لا تقل عن 40 % من إجمالي القيمة. ومن المتصور أن يتم الاستمرار بتطبيق قواعد المنشأ العربية على المنتجات التي تنتمي إلى بلدان المنشأ غير التفضيلية حتى يتم بلورة تصور موحد بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية بشأن إيجاد قواعد منشأ موحدة **[3]**.

وتتشابه دراستنا مع دراسة الشريف في الحديث عن قواعد المنشأ وتختلف عنها في مكان التطبيق حيث تم تطبيقها في السعودية، والدراسة اتخذت بعداً قانونياً وليس اقتصادياً.

4- دراسة (Cretton &Gali, 2005) بعنوان:

The Restrictiveness of Rules of Origin in Preferential Trade Agreements

تقييد قواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة التفضيلية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم قواعد المنشأ بأنها المعايير المستخدمة لتحديد مكان صنع السلعة لغرض ضمان حصول منتجات البلدان التي هي طرف في اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA) على دخول مناسبة بموجب الاتفاق، حيث تعمل قواعد المنشأ كحواجز غير جمركية أمام التجارة، لذلك لا يمكن قياس تأثيرها على الرفاهية. كما تهدف إلى تقييم درجة تقييد قواعد المنشأ في 20 اتفاقية.

تشير نتائج الدراسة إلى: أن هناك تباين كبير في تقييد قواعد المنشأ عبر اتفاقيات التجارة، حيث تظهر النتائج أن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي تميل لأن تكون قواعد المنشأ أكثر تقييداً وصرامة، كما تظهر بأن قواعد المنشأ للاتفاقيات طويلة الأمد التي أبرمتها أستراليا تميل لأن تكون أقل تقييداً من قواعد الاتفاقيات الأخيرة **[4]** .

وتتشابه دراستنا مع دراسة **Cretton &Gali** في الحديث عن معوقات قواعد المنشأ وتختلف عنها في مكان التطبيق حيث تم تطبيقها لدول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي.

مشكلة البحث:

المشكلة الرئيسة التي تعتري دلالة وقواعد المنشأ في سورية تعزى إلى غياب الشفافية التي يمكن من خلالها معرفة جنسية المنتجات التي يتخلل تصنيعها مكونات من عدة دول. حيث تباين أحكام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في معايير قواعد المنشأ أضاف صعوبات بالغة للموضوع، فمعايير الاتفاقات التجارية الاقليمية تختلف عن معايير الاتفاقات الدولية. حيث يعتبر ذلك من أهم المشاكل التي تواجهها إدارة الجمارك السورية عند تحديد قواعد المنشأ للبضائع المستوردة. بناءً على ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي: ما هو أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث وأهدافه:

أصبحت مسالة قواعد المنشأ تكتسي أهمية بالغة خاصة في السنوات الأخيرة إذ أنها أصبحت أحد مرتكزات النظام التجاري الدولي الأساسية، حيث تعتبر قواعد المنشأ إحدى القواعد الأساسية المنظمة للتجارة الخارجية بين الدول، وبنداً أساسياً في معظم الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية نظراً للدور الذي تضطلع به في تحرير التجارة الدولية أو إعاقتها من خلال وتحديد المنتجات القادرة على الاستفادة من المزايا التفضيلية في إطار الاتفاقيات التفضيلية، ومعرفة مقدار الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية التي تخضع لها السلع والخدمات المستوردة من خلال تحديد منشئها الأصلي. حيث تعتبر قواعد المنشأ من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ارتفاع التكاليف الادارية وتكاليف المعاملات وتقوية الاندماج التجاري والاقتصادي بين الدول.

ويهدف هذا البحث إلى إظهار أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية، وذلك سعيا إلى التعرف على مدى إفادة قواعد المنشأ لاقتصاد سورية أو عكس ذلك إعاقتها له، في محاولة لتقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في

إيجاد تدابير أمثل لقواعد المنشأ لمواجهة الرهانات والتحديات التي تطرحها هذه القواعد أو الأدوات أمام التجارة الخارجية في سورية.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا تؤثر علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا تؤثر السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يؤثر التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

منهجية البحث:

ستعتمد الدراسة على منهج المسح الإحصائي من خلال إعداد استبانة توصف أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية السورية، تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من الموظفين في إدارة الجمارك العامة في محافظة اللاذقية والذين يشكلون في مجموعهم مجتمع البحث،، وبمساعدة برنامج SPSS .

الإطار النظري للبحث:

1- مفهوم وأنواع قواعد المنشأ

تعرف قواعد المنشأ وفق أدبيات منظمة التجارة العالمية على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام، التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة، على شرط أن تكون قواعد المنشأ هذه لا تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة ذاتيًا التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية تجاوز ما ينتج من تطبيق اتفاقية الجات 1994أي أنها مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي عضو لتكتسب السلعة على أساسها صفة المنشأ الوطني، والتي يترتب عليها الاستفادة من الإعفاءات الجمركية المنصوص عنها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية، بشرط أن لا ينتج عن هذه القواعد مزايا وإعفاءات تزيد عن تلك الممنوحة في إطار منظمة التجارة العالمية، وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية أو الدولة الأولى بالرعاية، الذي يمنع أي دولة عضو في المنظمة منح إعفاءات أو مزايا لسلع دولة أخرى سواء كانت عضواً في المنظمة أم لا تزيد عن المزايا والإعفاءات الممنوحة لباقي الدول الأعضاء .وقد تبنت هذا التعريف كل الدول بلا استثناء . يتضح من هذا التعريف سعي المنظمة الدولية إلى إيجاد قواعد عامة تلتزم بتطبيقها كل الدول، تؤدي إلى توحيد ممارستها التجارية، وأن لا تؤدي قواعد المنشأ في حد ذاتها باعتبارها أحد البنود أو العناصر الأساسية الهامة التي تؤثر في تلك الممارسات وفي النتائج التي تتمخض عنها إلى خلق معوقات غير ضرورية وزائدة، لأن قواعد المنشأ نفسها هي أساساً من المعوقات غير التعريفية أمام التجارة الدولية، أو أن تكون سبباً في الحد من انسياب السلع بين الدول بحرية كاملة . وفي سياق سعيها لتحقيق هذا الأمر، فإنها تعمل على توحيد هذه القواعد على المستوى الدولي، وتضع مبادئ وضوابط وأحكاماً وإجراءات محددة تفرض تطبيقها على جميع الدول عند انضوائها تحت اتفاقيات المنظمة والتزامها بما يصدر عنها.

يتضح من هذا التعريف أيضاً ارتباط قواعد المنشأ، ارتباطاً عضوياً بعمليات التجارة الدولية؛ تصديراً أو استيراداً، وبالتالي، ليس هناك ضرورة لوجود أية قواعد منشأ على مستوى التجارة الداخلية في أية دولة، حيث أن السلع الوطنية

أو الأجنبية التي تباع في السوق الداخلية هي معفاة أصلاً من أية رسوم ، حيث تكون السلعة الأجنبية قد ترتب عليها رسوم جمركية عند عبورها للمنافذ الجمركية الوطنية ، وإن كان من المهم والضروري معرفة منشأ السلعة من قبل المستهلك الداخلي، إلا أنه لا يترتب على ذلك أية واجبات أو حقوق مادية، بمعنى آخر، انتفاء الحاجة لوجود قواعد المنشأ عند المتاجرة بالسلع المحلية أو حتى المستوردة في السوق المحلية، ولا يتم طلب أي إثبات من منتج السلعة أو مستوردها، عندما يطرحها للاستهلاك في السوق الداخلية، إلا لأسباب لا علاقة لها بالترتيبات التجارية المطلوبة أو المتبعة **[5]**.

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من القواعد حسب طبيعتها وأغراضها، وتبعًا لذلك، تختلف آثارها على التجارة الدولية، فمن حيث أغراضها يمكن التمييز بين نوعين من القواعد :

1- **قواعد المنشأ التفضيلية** : هي القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام التي تطبقها الدولة لتحديد ما اذا كانت البضائع مؤهلة للحصول على المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية اقتصادية أو بروتوكولات تجارية ....الخ تؤدي لمنح تعريفات تفضيلية مثلا (رسوم جمركية مخفضة) لبلد أو بلدان معينة.

2- **قواعد المنشأ غير التفضيلية** : وتعني القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام التي تطبقها الدول لتحديد بلد المنشأ للبضائع وتستخدم لغايات تطبيق التعريفة الجمركية، إحصائيات التجارة الخارجية لتطبيق القيود الكمية، مكافحة الإغراق، الرسوم التعويضية، علامات المنشأ ولغايات المشتريات الحكومية **[6]**.

وهناك أنواع أخرى من القواعد تتناول تنظيم تجارة السلع التي لا تحتاج إلى إثبات منشئها أو ذات طبيعة توافقية الهدف منها تسهيل عمليات التجارة الدولية هي:

1-1 **قاعدة التراكم الإقليمي للمنشأ:** تحقيقاً لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، وللفائدة القصوى منه، تم الاتفاق بين الدول التي تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفضيلية على اعتبار المواد الأولية والمواد الأخرى ذات المنشأ في أي من البلدان الأطراف، والمستخدمة في إنتاج سلعة ما في أحد هذه البلدان، تعد ذات منشأ إقليمي ولا تخضع للرسوم الجمركية عند تبادلها بين الدول الأطراف، باعتبارها صناعات مغذية، وانطلاقًا من وجود اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف، أيضاً هناك نوعين للتراكم، تراكم ثنائي، وتراكم متعدد الأطراف، توفر هذه القاعدة للدول وسيلة لتحقيق وفورات ومكاسب لا تتحقق خارج هذا السياق.

1- 2 **قاعدة التخفيض (الحد الأدنى):** تسمح بعض الاتفاقيات التجارية بوجود محتوى غير محلي للمواد المتبادلة فيما بينها، واعتبارها ذات منشأ وطني يكسبها المزايا والإعفاءات المتبادلة، ولكن بشرط أن لا يتجاوز هذا المحتوى نسبة معينة من مكونات السلعة الوطنية .وتستخدم هذه القاعدة بطريقة معقدة أثناء تطبيقها بين الدول الأطراف في اتفاقية تجارية معينة، حيث يشترط البعض ضرورة تغير البند التعريفي للمواد غير ذات المنشأ، والبعض الأخر أن لا تتجاوز نسبة محددة (7 إلى9 %) والبعض الثالث أن تكون نسبة المكون المحلي في السلعة يتجاوز أو يساوي 60 % من القيمة النهائية للسلعة.

1-3 **قاعدة النقل المباشر:** حتى تستفيد السلع المتبادلة من معاملات تفضيلية في إطار اتفاقيات تجارية تفضيلية، يجب أن يتحقق شرط النقل المباشر للسلعة من بلد التصدير إلى البلد المستورد مباشرة، إلا لضرورات جغرافية محددة، وفي هذه الحالة يشترط أن تبقى السلعة تحت رقابة الجمارك في بلد العبور وأن لا يجري عليها أي عمليات تصنيعية تكسبها صفة المنشأ في بلد العبور، بل فقط العمليات اللازمة لحفظ السلعة في شروط مناسبة **[7]**.

2- معايير تحديد قواعد المنشأ

إن المفهوم البسيط للمنشأ الوطني يكمن في الإجابة على السؤال التالي : أين صنعت السلعة؟ أو ما هو البلد الذي يعطي السلعة هويتها صنع في"...؟ إلا أن تعدد مكونات السلعة أو أجزائها واختلاف مصادر هذه المكونات، يجعل عبارة " صنع في "...غير ذات أهمية، وبالتالي لا بد من وجود معايير أخرى، يمكن اللجوء إليها لتحديد وإثبات" المنشأ الوطني للسلعة"، وهذه المعايير وضعية ومتفق عليها، تخضع لرغبات ومصالح الأطراف المتفاوضة، في إطار أي اتفاق تجاري ثنائي أو متعدد الأطراف، وفق أي مستوى تكاملي بين أية مجموعة من الدول. وتختلف معايير إثبات المنشأ الوطني للسلعة، بطبيعتها وتعقيداتها، وتتراوح من المفهوم الأكثر بساطة للسلعة المنتجة أو المتحصلة بالكامل في بلد ما، أو في دولة عضواً في اتفاقية تجارية تفضيلية، إلى المفهوم الأكثر تعقيداً للسلع التي تخضع لتحويلات مادية تؤدي إلى تغيير ما في اسمها أو شكلها أو في استخدامها أو في هويتها، وبالتالي عندما يكون منشأ البضاعة غير محدد بوضوح، يتم تطبيق إجراءات وتدابير معينة للتأكد من منشأ السلعة . وفيما يلي ندرج أهم معايير تحديد قواعد المنشأ:

1- معايير المنتجات المتحصل عليها بالكامل: وهذا يعني أن تكون السلعة بالكامل من زراعة أو إنتاج أو صنع بلد واحد فقط، وبدون استعمال أي مدخل غير محلي، كمثال : الحيوانات الحية التي ولدت وتربت بذات البلد، الخضار والفواكه المقطوفة في البلد، الأسماك التي تم صيدها من مياه البلد الإقليمية والمنتجات المعدنية المستخرجة من التربة أو قاع البحر في البلد. إن الحالات السابقة لا تتضمن إلا عمليات تصنيعية بسيطة، ولا تشكل إلا نسبة قليلة من التجارة الدولية، وبالتالي لا بد من وجود معايير أخرى تتوافق مع وجود سلع تخضع لعمليات تصنيعية، قد تكون في بلد واحد أو في أكثر من بلد **[8]**.

2- معايير التحويل الجوهري: تصنف السلع وفق هذا المعيار على أساس عمليات التصنيع التي تخضع لها المادة أو السلعة في بلد ما، وتصبح من خلالها صالحة للاستخدام بشكل مختلف عن استخدامها الأولي، بمعنى آخر تكتسب السلعة صفة المنشأ في البلد الذي يجري عليها فيه آخر عملية تحويل أو تصنيع جوهري، شرط أن يؤدي هذا التصنيع إلى منتج جديد، ويحدد معنى التحويل الجوهري في الاتفاقيات الدولية بأي من الحالات التالية :

- إذا تغير تصنيف التعريفة الجمركية للسلعة، عن تصنيف كل من مكوناتها أو أجزائها الأساسية.
- إذا كانت القيمة المضافة تساوي على الأقل 40 أو 50 أو 60 % من قيمة السلعة في أرض المصنع.
- استعمال طرق خاصة أثناء عملية التحويل :ثمة حالات تتيح فيها عملية تحويل معينة، في غياب تغيير الوضعية الجمركية، إضفاء طابع المنشأ.على سلعة ما عند إجراء بعض العمليات التقنية الخاصة بالتصنيع أو التحويل، وهذه العمليات تتم الإشارة إليها بشكل خاص في القائمة المرفقة بالاتفاق **[9]**.

وعليه يمكن القول أن هناك ثلاثة معايير رئيسية يعتمد عليها في تحديد عملية التحويل الجوهري هي:

أ- معيار تغيير الوضعية الجمركية: تصنف السلع والمنتجات وفق أنظمة الجمارك في كل دولة، وفقًا لأغراض تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على المنتجات في جداول تعريفية بحيث يعطى لكل سلعة أو منتج رقمًا يدل على معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليه أثناء تبادله في الأسواق الدولية. ويحدد المنشأ الوطني للسلعة وفق هذا المعيار على المستوى العالمي اعتماداً على التغير في تصنيف السلع وفق نظام التعريفات المنسق، بحيث تكتسب السلعة صفة المنشأ الوطني في دولة ما عندما يتغير رقم تصنيف هذه السلعة في تلك الدولة، بمعنى أن صفة المنشأ الوطني للسلعة تمنح للبلد الذي تم فيه تغيير في الصنف أو البند التعريفي لتلك السلعة نتيجة إجراء عمليات تصنيعية عليها. على

الرغم من أهمية هذا المعيار في تحديد المنشأ الوطني للسلعة إلا أنه ليس كافياً، ويعاني من نواحي القصور في ضبط وتحديد المنشأ الوطني، لأن هناك بعض العمليات البسيطة(تجميع أو تركيب لأجزاء السلعة) يمكن أن تؤدي إلى تغيير في البند التعريفي (التصنيف الجمركي للسلعة). إلا أنها لا تشكل تحويلات مادية كافية لمنح صفة المنشأ الوطني.

ب- معيار المحتوى الوطني للقيمة: يستخدم هذا المعيار على الأرجح كمعيار مساعد لتحديد المنشأ الوطني للسلعة مع أحد المعايير الأخرى، ويشترط لكي تكتسب السلعة صفة المنشأ الوطني، أن تتضمن نسبة مكون محلي معين، عندما تحقق أحد المعايير السابقة ولا يكون كافياً لإكسابها صفة المنشأ الوطني.

ج- معيار القيمة المضافة: ينسجم هذا المعيار مع واقع تبعثر وانتشار الوحدات الصناعية التي تساهم في إنتاج سلعة ما على مستوى العالم أو في دول وأقاليم متباعدة جغرافيًا، ويتحدد المنشأ الوطني للسلعة وفق هذا المعيار على أساس القيمة المضافة التي حصلت للسلعة في بلد ما، بمعنى آخر، قيمة العمليات الصناعية التي تمت على السلعة في بلد ما، وغالبا ما تحسب القيمة المضافة كنسبة مئوية من قيمة السلعة، وبالتالي تكتسب هذه السلعة صفة المنشأ الوطني عندما تساوي هذه القيمة المضافة أو تفوق نسبة مئوية محددة من القيمة الإجمالية لها **[10].**

على الرغم مما يتضمنه هذا المعيار من دقة وموضوعية في إثبات المنشأ الوطني لسلعة ما، إلا أنه ينطوي على مشاكل كثيرة من نوع آخر، منها ما يتعلق بطريقة حساب القيمة المضافة نفسها، ومنها ما يتعلق بتحديد نسبتها في إطار الاتفاقيات الثنائية، والبعض الآخر يتعلق بسياسة كل دولة ، أو مجموعة إقليمية، وبكيفية تقييم البضائع والسلع في منافذها الجمركية. وحيث أن كل منها يخضع لترتيبات واعتبارات مختلفة، تبعًا لقدرة كل دولة وقوتها الاقتصادية والتفاوضية، وبالتالي القدرة على فرض الشروط التي تحقق مصالحها، فإن ذلك يؤدي إلى نشوء نزاعات و خلافات بين الدول في سياق علاقاتها التجارية والاقتصادية، ناشئة عن تطبيق هذا المعيار. وهذا يعكس قصوراً في إثبات المنشأ الوطني للسلع وفقاً له.

وتوظف المعايير الثلاثة التي سبق ذكرها في معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية بدرجات متفاوتة من أجل تحديد ما إذا كان منتج معين خضع لعملية تحويل جوهري، وهو ما نجده في أكبر اتفاقين تجاريين إقليميين كان لهما أثر كبير على اتفاقات أخرى أبرمت في محيطيهما، ويتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

3- قواعد المنشأ في سورية

مع التطبيق الكامل لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في بداية عام 2005 زادت تدفقات السلع والبضائع بين الدول العربية، ويتم حالياً النقاش بينها لحل بعض المنازعات بين بعض الدول بسبب شهادات المنشأ غير الواضحة لعدد من السلع، وكخطوة في سبيل تسهيل الاجراءات في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى قضى المرسوم التشريعي 3 رقم / 80 / للعام / 2005 / بإعفاء شهادات المنشأ والفواتير التجارية العائدة للبضائع الوطنية المنشأ المصدرة إلى الجمهورية العربية السورية من الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الدول العربية الموقعة على اتفاقيات تجارية ثنائية مع سورية من التصديق القنصلي المنصوص عليه سابقاً شريطة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. تنظيماً لموضوع تثبيت دلالة المنشأ على البضائع المستوردة، ونظراً لورود بضائع لا تحمل هذه الدلالات أو تحمل دلالات غير مقبولة أو غير واضحة أو يمكن إزالتها. أبلغت وزارة الاقتصاد والتجارة مديرياتها في دمشق والمحافظات ومديرية الجمارك العامة العمل بضرورة وجود دلالة المنشأ غير القابلة للإزالة على كل البضائع المستوردة بشكل عام. واستبعاد البضائع العربية المنشأ من البحث. باعتبار أن تثبيت الدلالة عليها أمر متوقف عليه بمقتضى قواعد المنشأ العربية التي أوجبت ورود دلالة المنشأ على تلك البضائع بصورة واضحة غير قابلة للنزع أو

الإزالة بحسب طبيعة البضائع، وبالتالي فإن عدم ورود دلالة المنشأ على البضائع ذات المنشأ والمصدر العربي معاً يوجب إعادة تصديرها أصولاً وفق الأنظمة الجمركية الأخرى المعمول بها. وفي نفس الإطار أصدرت وزارة المالية القرار رقم 217 تاريخ 22/ 2/ 2006 المتضمن إضافة التعليمات التالية إلى البند الثالث من دليل التسويات الجمركية ليصبح كما يلي:

– مخالفات عدم ورود دلالة المنشأ مطلقاً حتى على الطرود الخارجية تستوفى هنا غرامة تسوية قدرها 10 % من القيمة.

– مخالفات ورود دلالة منشأ غير كافية أو قابلة للإزالة تستوفى غرامة تسوية قدرها 5 % من القيمة.

وحول مصير البضاعة أوضح القرار المذكور بالنسبة للبضائع ذات المنشأ العربي يعاد تصديرها حتماً و كذلك بالنسبة للمواد الأولية اللازمة لصناعة المواد الغذائية أو الدوائية أو الصيدلانية أو المواد الخاضعة لشروط إضافية من دوائر أخرى يعاد تصديرها حتماً . وبالنسبة للبضائع الأخرى يثبت عليها دلالة المنشأ بموجب محضر ضبط أصولي. ومن جهة أخرى تتابع لجنة قواعد المنشأ العربية، المشكلة بقرارات من جامعة الدول العربية، عملها للاتفاق على قواعد منشأ عربية موحدة بالصيغة النهائية، وتم التوصل إلى حل الكثير من الإشكالات وأصبحت قائمة السلع غير المتفق عليها محصورة بسلع محددة تقوم الجامعة العربية بمعالجتها **[11]**.

النتائج والمناقشة:

1- مجتمع وعينة البحث:.

للتعرف على أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية، كان لا بد من أخذ عينة عشوائية بسيطة من الموظفين في إدارة الجمارك العامة في محافظة اللاذقية والذين يشكلون في مجموعهم مجتمع البحث، حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من الموظفين أثناء دوامهم ، وتم الاعتماد على القانون التالي:

$$n \geq \frac{N}{1+N(e^2)} \geq \frac{62502}{1+62502(0.05^2)} \geq 397$$

حيث أن:

n : حجم العينة.

N : حجم المجتمع (موظفي الجمارك).

e : درجة الدقة (مستوى الدلالة).

من العلاقة السابقة تبين أن حجم العينة المطلوب يساوي 397 وهو الحد الأدنى لحجم العينة، وقد تم توزيع 450 استبيان ، وتم استرداد 413 استبيان منها 400 استبيان صالح للدراسة، واخترنا مفردات العينة بشكل عشوائي من موظفي الجمارك.

2- أداة الاستبيان: تم تصميم الاستبيان من أجل جمع البيانات، حيث تم وضع عبارات لقياس المتغيرات بالاعتماد على دراسات سابقة، وقد أعطي لكل عبارة خمسة إجابات وفق مقياس ليكارت الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، واشتملت أداة الدراسة على أربعة محاور:

المحور الأول: علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ، وتضمن (6) عبارات.

المحور الثاني: السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ، وتضمن (5) عبارات.

المحور الثالث: التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ، وتضمن (5) عبارات.

المحور الرابع: أثر نظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية، وتضمن (4) عبارات.

وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار الثبات (ألفا كرونباخ).
- اختبار الانحدار.

وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS ، لاختبار فرضيات البحث وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار البحث، وتم اعتماد مستوى دلالة (0.05) لاختبار الفرضيات. وبالنسبة لدرجات عبارات الاستبيان فقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:

الجدول (1) عبارات مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث

أما معيار الحكم على متوسط الإجابات وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي:

المعيار = (درجة الاجابة العليا – درجة الإجابة الدنيا) /عدد فئات الإجابة

المعيار= (5-1)/5=0.8

وبناء على المعيار السابق تكون درجات الموافقة على النحو التالي:

الجدول (2) درجات الموافقة لإجابات الاستبيان

المجال	درجة الموافقة
[1-1.8[	غير موافق بشدة
[1.8-2.6[	غير موافق
[2.6-3.4[	محايد
[3.4-4.2[	عالية
[4.2-5[	عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحث

3- اختبار الثبات: تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ على أفراد العينة من أجل دراسة الاتساق الداخلي للبيانات، أو بمعنى آخر للتأكد من ثبات البيانات وصلاحيتها للدراسة وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (3) اختبار الثبات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ	6	0.942
المحور الثاني: السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ	5	0.894
المحور الثالث: التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد	5	0.892

المنشأ		
المحور الرابع: أثر نظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية	4	0.886
جميع المتغيرات	20	0.916

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يظهر الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة أكبر من 0.8 ، وهذا يدل على وجود اتساق كبير في قائمة الاستبيان، وأن مصداقية البيانات عالية وصالحة للدراسة ولا داعي لحذف أي عبارة.

4- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا تؤثر علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

تم أخذ الوسط الحسابي للأسئلة (1-6) الواردة في الاستبيان الموجود في الملحق (1)، والمعبرة عن محور علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ، وتم التعبير عن هذا المحور بالمتغير(X1). كما وتم أخذ الوسط الحسابي للأسئلة ذي الأرقام (17-20) الواردة في الاستبيان الموجود في الملحق (1)، والمعبرة عن محور التجارة الخارجية، وتم التعبير عن هذا المحور بالمتغير (Y). ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام الأمر Curve Estimation، باعتبار أن (X1) هو المتغير المستقل، و(Y) هو المتغير التابع، فتم الحصول على الجدول التالية:

الجدول (4) ملخص النموذج للفرضية الأولى والتقديرات المعلمية

	Model Summary					Parameter Estimates			
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.592	577.616	1	398	.000	-.686-	1.210		
Logarithmic	.599	594.561	1	398	.000	-2.094-	4.515		
Inverse	.599	595.649	1	398	.000	8.296	-16.506-		
Quadratic	.601	299.174	2	397	.000	-4.642-	3.337	-.283-	
Cubic	**.602**	**299.631**	**2**	**397**	**.000**	**-3.373-**	**2.293**	**.000**	**-.025-**
Compound	.567	520.148	1	398	.000	1.100	1.392		
Power	.579	548.241	1	398	.000	.742	1.241		
S	.586	564.068	1	398	.000	2.565	-4.564-		
Growth	.567	520.148	1	398	.000	.095	.331		
Exponential	.567	520.148	1	398	.000	1.100	.331		
Logistic	.567	520.148	1	398	.000	.909	.718		

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق، أن قيمة احتمال الدلالة (Sig) أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) بالنسبة لجميع نماذج الانحدار، وبالتالي فإن جميع نماذج الانحدار معنوية، وقد كانت أكبر قيمة لمعامل التحديد هي لنموذج الانحدار من الدرجة الثالثة (cubic) حيث كانت تساوي 0.602، وبالتالي فإن أفضل نموذج لتمثيل تأثير علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية هو نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة. وتم إجراء تحليل نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة كما يلي:

الجدول (5) ملخص النموذج للفرضية الأولى

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.776	.602	.600	.374

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق، أن قيمة معامل الارتباط بين علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ والتجارة الخارجية في سورية تساوي 0.776 ، وهذه القيمة تدل على أن العلاقة طردية ومقبولة بينهما، أي أن تأثير علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية هو تأثير إيجابي حسب بيانات عينة البحث. نختبر معنوية النموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول (6): تحليل التباين للفرضية الأولى

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	84.018	2	42.009	299.631	.000
Residual	55.660	397	.140		
Total	139.678	399			

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول، بأن احتمال الدلالة (Sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة المعبر عن العلاقة بين علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ والتجارة الخارجية في سورية معنوي. ثم نختبر معنوية معالم النموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول (7): المعاملات للفرضية الأولى

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
X	2.293	.357	1.459	6.432	.000
x ** 3	-.025-	.008	-.696-	-3.070-	.002
(Constant)	-3.373	.895		-3.769-	.000

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول، أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لمتغير علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ (X) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (Sig) المقابلة للمتغير (X^3) تساوي (0.002) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي قيم معاملات المتغير علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ معنوية، **وبالتالي نرفض فرضية العدم للفرضية الأولى، ونقبل بالفرضية البديلة لها، والتي تنص على أنه تؤثر علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.**

الفرضية الثانية: لا تؤثر السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

تم أخذ الوسط الحسابي للأسئلة (7−11) الواردة في الاستبيان الموجود في الملحق، والمعبرة عن محور السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ، وتم التعبير عن هذا المحور بالمتغير($X2$). ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام الأمر Curve Estimation، باعتبار أن (X2) هو المتغير المستقل، و(Y) هو المتغير التابع، فتم الحصول على الجدول التالية:

الجدول (8) ملخص النموذج للفرضية الثانية والتقديرات المعلمية

	Model Summary					Parameter Estimates			
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.565	516.431	1	398	.000	-.209-	1.042		
Logarithmic	.550	485.505	1	398	.000	-1.324-	3.813		
Inverse	.528	445.971	1	398	.000	7.377	-13.665-		
Quadratic	.577	270.809	2	397	.000	3.846	-1.139-	.290	
Cubic	.576	269.798	2	397	.000	2.325	.000	.010	.023
Compound	.544	474.242	1	398	.000	1.267	1.327		
Power	.534	456.096	1	398	.000	.930	1.041		
S	.518	428.309	1	398	.000	2.306	-3.747-		
Growth	.544	474.242	1	398	.000	.236	.283		
Exponential	.544	474.242	1	398	.000	1.267	.283		
Logistic	.544	474.242	1	398	.000	.790	.754		

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول السابق، أن قيمة احتمال الدلالة (Sig) أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) بالنسبة لجميع نماذج الانحدار، وبالتالي فإن جميع نماذج الانحدار معنوية، وقد كانت أكبر قيمة لمعامل التحديد هي لنموذج الانحدار التربيعي (Quadratic) حيث كانت تساوي 0.577، وبالتالي فإن أفضل نموذج لتمثيل تأثير السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية هو نموذج الانحدار من الدرجة الثانية. وتم إجراء تحليل نموذج الانحدار من الدرجة الثانية كما يلي:

الجدول (9) ملخص النموذج للفرضية الثانية

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.760	.577	.575	.340

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق، أن قيمة معامل الارتباط بين السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ والتجارة الخارجية في سورية تساوي 0.760 ، وهذه القيمة تدل على أن العلاقة طردية ومقبولة بينهما، أي أن تأثير السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية هو تأثير إيجابي حسب بيانات عينة البحث.
نختبر معنوية النموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول (10): تحليل التباين للفرضية الثانية

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	62.671	2	31.336	270.809	.000
Residual	45.937	397	.116		
Total	108.608	399			

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول، بأن احتمال الدلالة (Sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نموذج الانحدار من الدرجة الثانية المعبر عن العلاقة بين السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ والتجارة الخارجية في سورية معنوي. ثم نختبر معنوية معالم النموذج من خلال الجدول التالي:

الجدول (11): المعاملات للفرضية الثانية

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
X	-1.139-	.644	-.821-	-1.769-	84.0
x ** 2	.290	.085	1.577	3.395	.001
(Constant)	3.846	1.206		3.189	.002

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (11) أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لمتغير السيطرة على نظام قواعد المنشأ (X) تساوي (0.048) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (Sig) المقابلة للمتغير (X^2) تساوي (0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي قيم معاملات المتغير السيطرة على نظام قواعد المنشأ معنوية، **وبالتالي نرفض فرضية العدم للفرضية الثانية ونقبل بالفرضية البديلة لها، والتي تنص على أنه تؤثر السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.**

الفرضية الثالثة : لا يؤثر التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

تم أخذ الوسط الحسابي للأسئلة (12–16) الواردة في الاستبيان الموجود في الملحق، والمعبرة عن محور التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ، وتم التعبير عن هذا المحور بالمتغير(X3). ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام الأمر Curve Estimation، باعتبار أن (X3) هو المتغير المستقل، و(Y) هو المتغير التابع، فتم الحصول على الجدول التالية:

الجدول (12) ملخص النموذج للفرضية الثالثة والتقديرات المعلمية

	Model Summary					Parameter Estimates			
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	.551	488.822	1	398	.000	-.117-	.956		
Logarithmic	.538	463.254	1	398	.000	-1.147-	3.505		
Inverse	.520	430.839	1	398	.000	6.860	-12.593-		

Quadratic	.562	254.974	2	397	.000	3.458	-.966-	.256	
Cubic	**.563**	**255.242**	**2**	**397**	**.000**	**2.284**	**.000**	**-.07**	**. 23**
Compound	.536	459.005	1	398	.000	1.208	1.321		
Power	.529	446.169	1	398	.000	.888	1.027		
S	.516	425.090	1	398	.000	2.233	-3.710-		
Growth	.536	459.005	1	398	.000	.189	.279		
Exponential	.536	459.005	1	398	.000	1.208	.279		
Logistic	.536	459.005	1	398	.000	.828	.757		

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (12) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig) أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) بالنسبة لجميع نماذج الانحدار، وبالتالي فإن جميع نماذج الانحدار معنوية، وقد كانت أكبر قيمة لمعامل التحديد هي لنموذج الانحدار من الدرجة الثالثة، حيث كانت تساوي 0.563، وبالتالي فإن أفضل نموذج لتمثيل تأثير التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية في سورية هو نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة.

الجدول (13) ملخص النموذج للفرضية الثالثة

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.750	.563	.560	.321

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

نجد من الجدول (13) أن قيمة معامل الارتباط بين التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ والتجارة الخارجية في سورية تساوي 0.750 ، وهذا يدل على أن العلاقة طردية، ثم نختبر معنوية النموذج من خلال الجدول (14) التالي:

الجدول (14): تحليل التباين للفرضية الثالثة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	52.748	2	26.374	255.242	.000
Residual	41.022	397	.103		
Total	93.770	399			

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (14)، بأن احتمال الدلالة (Sig) تساوي (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة المعبر عن العلاقة بين التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ والتجارة الخارجية في سورية معنوي. ثم نختبر معنوية معالم النموذج من خلال الجدول (15) التالي:

الجدول (15): المعاملات للفرضية الثالثة

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	T	Sig.
x ** 2	-.07	.081	-.038-	-.081-	360.
x ** 3	. 23	.014	.788	1.661	84.0
(Constant)	2.284	.389		5.871	.000

المصدر: من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان وباستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول، أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لمتغير التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ (X^2) تساوي (0.036) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (Sig) المقابلة للمتغير (X^3) تساوي (0.048) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي قيم معاملات المتغير معنوية، **وبالتالي نرفض فرضية العدم للفرضية الثالثة، ونقبل بالفرضية البديلة لها ، والتي تنص على أنه يؤثر التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.**

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

– قضى المرسوم التشريعي 3 رقم / 80 / للعام / 2005 / بإعفاء شهادات المنشأ والفواتير التجارية العائدة للبضائع الوطنية المنشأ المصدرة إلى الجمهورية العربية السورية من الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الدول العربية الموقعة على اتفاقيات تجارية ثنائية مع سورية من التصديق القنصلي المنصوص عليه سابقاً شريطة تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

– ضرورة وجود دلالة المنشأ غير القابلة للإزالة على كل البضائع المستوردة بشكل عام. واستبعاد البضائع العربية المنشأ من البحث. باعتبار أن تثبيت الدلالة عليها أمر متوقف عليه بمقتضى قواعد المنشأ العربية التي أوجبت ورود دلالة المنشأ على تلك البضائع بصورة واضحة غير قابلة للنزع أو الإزالة بحسب طبيعة البضائع.

– تؤثر علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

– تؤثر السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

– يؤثر التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ على حجم الصادرات والواردات في سورية.

التوصيات:

– ضرورة وضع قوانين وقواعد صارمة للحد من التحايل على قواعد المنشأ، مما يؤدي إلى القضاء على النزاعات الناجمة عن هذه السياسات، وإيجاد طريقة واضحة لاحتساب القيمة المضافة، وتسهيل إجراءات شهادات المنشأ من أجل تسهيل حرية حركة البضائع.

– العمل على تطوير التجارة الخارجية كون الجانب الإيجابي لقواعد المنشأ يتحقق في مجال الصادرات، باعتبار السلع والمنتجات الوطنية تستفيد من مزايا وإعفاءات وفقاً لقواعد المنشأ الوطني في الاتفاقيات التجارية عند تصديرها للأسواق الخارجية.

– العمل على زيادة أنواع وحجم الصادرات السورية وأسواقها المحلية والدولية، لاسيما وأن تعدد الأسواق والمنافسة هو أفضل طريق للنهوض بواقع التجارة الخارجية.

– تنويع هيكل الإنتاج الوطني عن طريق التصنيع للوصول إلى أعلى درجات الاعتماد على الذات بعيداً عن استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة بالدرجة الأولى.

References:

[1] Sayour, Firas, Rules of Origin within the framework of the Greater Arab Free Trade Area, Tishreen University Journal, Volume 36, Issue 5, 2014.
[2] Bendaoudia, Wahiba, The Impact of Rules of Origin on the Foreign Trade of North African Countries, North African Economics Journal, Issue 6, 2005.
[3] Al-Sharif, Nayef, Legal Dimensions of the Indication of Origin under the Unified Customs Law: A Case Study of the Kingdom of Saudi Arabia, Journal of King Abdulaziz University, Economics and Administration, Volume 27, Issue 2, 2013.
[4] Cretton , P, Gali , J, (2005). The Restrictiveness of Rules of Origin in Preferential Trade Agreements, Canberra, Australia.
[5] Abdel Aziz, Samir Mohamed, International Trade and Gat, Alexandria University, Egypt, 1997
[6] Murad, Abdel-Fattah, Explanation of the Arabic Texts of the GATT Agreements and the World Trade Organization, Cairo, Egypt, 2002.
[7] Lashin, Ahmed Sairi, Management and Training Systems and Their Role in Raising Productive Efficiency and Raising the Production Capacity of Arab Products, Documents of the Eighth Conference on Industrial Development in Arab Countries, Volume One, Cairo University Journal, 2005
[8] Hilal, Mohsen Ahmed, Rules of Origin and Customs Evaluation, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations, New York, 2001.
[9] Murad, Zayed, The Role of Customs in Light of Market Intentions, the Case of Algeria, Ph.D. thesis, University of Youssef Ben Khadda, Algeria, 2006.
[10] Ben Ali, Fawaz, Rules of Origin and their Impact on Algeria's Foreign Trade, Master Thesis, Farhat Abbas University, Algeria, 2016.
[11] Baghasa, Hajar, Rules of Origin, National Center for Agricultural Policies, Ministry of Agriculture and Agrarian Reform, Syria, 2006.

الملحق (1)

عبارات محاور الاستبيا

اولاً: علامات التعريف المميزة لنظام قواعد المنشأ:

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هل لديك معرفة كيف سيتم إنتاج علامات التعريف المميّزة لنظام اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ؟					
2	هل لديك معرفة كيف سيتم ضمان تحقيق قابلية تتبُّع العلامات؟					
3	هل لديك معرفة ما هي علب المنتجات التي ستُلصق عليها علامات التعريف المميزة؟					
4	هل لديك معرفة بالمعلومات التي ستشكّل جزءا من علامات التعريف المميزة؟					
5	هل علامات التعريف المميزة مرئية لسلطات الجمارك خارج الدولة ؟					
6	هل سيتعرّف النظام على علامات التعريف المميزة من دول أخرى؟					

ثانياً: السيطرة على نظام اقتفاء الأثر وقواعد المنشأ:

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	هل لديك معرفة كيف سيتم تحقيق عدم إمكانية إزالة علامات التعريف المميزة؟					
8	هل لديك معرفة كيف سيتم تشغيل النظام الذي يتبع لسلطة الدولة؟					
9	هل لديك معرفة عن الجهات المسؤولة عن جميع مراحل عملية اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ					
10	هل سيتضمن نظام تحديد المنشأ أي إجراءات لمنع تصنيع منتجات من دون علامات اقتفاء الأثر؟					
11	هل لديك معلومات عن القواعد المطبقة على المعلومات المحفوظة لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ لجهة القدرة على الوصول والتدقيق؟					

ثالثاً: التخزين والاطلاع على معلومات نظام قواعد المنشأ

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	هل يتضمن تصميم النظام قاموس للرسائل أو قاموس للبيانات من وجهة نظرك؟					
13	هل برأيك محتوى المعلومات المخزنة في النظام ستكون جاهزة					

	للإخراج عبر المعايير المفتوحة وغير المملوكة لنشر البيانات الإلكترونية؟					
14	هل لديك معلومات عن مدة حفظ معلومات اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ في نظام اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ الخاص بكم؟					
15	هل برأيك أن نظام قواعد المنشأ جاهز للربط مع المركز العالمي لتنسيق تبادل المعلومات؟					
16	هل تتنبؤون في هذه المرحلة بأي تحديات في ربط نظامكم مع المركز العالمي لتنسيق تبادل المعلومات مستقبلاً؟					

رابعاً: أثر نظام قواعد المنشأ على التجارة الخارجية

	العبارة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
17	يؤدي نظام قواعد المنشأ إلى زيادة كمية الصادرات السورية .					
18	يؤدي نظام قواعد المنشأ إلى زيادة إيرادات خزينة الدولة من القطع الأجنبي.					
19	يؤدي نظام قواعد المنشأ إلى وضع ضوابط على المستوردات الأجنبية.					
20	يؤدي نظام قواعد المنشأ إلى تحسين وضع الميزان التجاري السوري.					